رأي القدس

خطوة عباس المنتظرة

■ ينتظر الفلسطينيون، وايديهم على قلوبهم، الخطوة المقبلة للسيد محمود عباس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، التي وعد باتخاذها بعد انتهاء عطلة عيد الفطر، لوضع حد لحالة الفوضى السياسية والفلتان الامني السائدة في الاراضي المحتلة.

السيد عباس ذهب الى قطاع غزة قبل العيد، ليس من اجل استئناف الحوار مع قيادة حركة المقاومة الاسلامية «حماس» لتذليل الخلافات التي تحول دون تشكيل حكومة وحدة وطنية، وانما لاطلاع بعض انصاره، وقيادات حركة «فتح» حول نواياه. وطبيعة ما سيقدم عليه من اجراءات.

وكان لافتا ان السيد عباس لم يلتق رئيس وزرائه اسماعيل هنية، ولا أيا من المسؤولين في حركة «حماس»، وغادر بسرعة عائدا الى مدينة رام الله، الامر الذي دفع الكثيرين من قادة حركة «حماس» والمقربين منهم الى الحديث باسهاب عن «ظاهرة الحرد» التي باتت تغلب على تصرفات الرئيس الفلسطيني في الآونة الاخيرة.

ومن المفارقة ان الجانبين، سواء رئيس السلطة او رئيس وزرائها، يتحدثان عن ضرورة استمرار الحوار لتسوية كل الخلافات الطارئة، وعدم اللجوء الى وسائل اخرى، خاصة المواجهات المسلحة، لما يمكن ان يترتب على ذلك من سفك للدماء، ولكن الحديث عن الحوار شيء، وما يجري على الارض شيء مختلف تماما. فقنوات الحوار باتت مسدودة بين الجانبين، بعد ان انقطع الاتصال الداخلي فيما بينهما، ووصلت الوساطات العربية، مصرية كانت ام قطرية الى طريق مسدود وباحكام.

السيد عباس تحدث في المؤتمر الصحافي الذي عقده في مدينة رام الله قبل اسبوع عن ضرورة اتخاذ خطوات عملية للخروج من حال الجمود الراهن في الاراضي المحتلة، وتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني المالية والمعيشية، ورأى ان تشكيل حكومة تكنوقراط او «كفاءات» كما سماها هو الحل الامثل في هذا الصدد.

السيد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، قال في تصريحات لقناة «الجزيرة» الفضائية ادلى بها اثناء وجوده في الدوحة، ان حكومة الكفاءات هذه مستبعدة، لان ما يصلح في السويد او فرنسا لا يصلح للاراضي الفلسطينية المحتلة، والخيار الوحيد للخروج من الطريق المسدود هو حكومة وحدة وطنية فلسطينية. الكرة الان في ملعب رئيس السلطة الفلسطينية، وبات مطالبا بتقليب خياراته، واختيار ما يراه مناسبا، ولكن المعضلة تكمن في كون جميع الخيارات المتاحة امامه صعبة وقد تترتب عليها نتائج خطيرة للغاية.

الامر المؤكد ان حركة «حماس» لن تقف في موقف المتفرج اذا ما قرر الرئيس عباس حل حكومتها، وتشكيل حكومة الكفاءات التي تحدث عنها في مؤتمره الصحافي. وهذا ما يفسر خطوته التي تمثلت في استعادة الحاج اسماعيل جبر واخراجه من تقاعده، وتسليمه قيادة قوات الامن العام في الضفة الغربية وهو الذي اصدر قرار عزله فور توليه رئاسة السلطة، باعتباره من الحرس الفتحاوي القديم المحسوب على الرئيس الراحل ياسر عرفات.

موقف رئيس السلطة صعب جدا، صعب اذا اتخذ قرارا بحل حكومة «حماس»، وصعب اذا لم يتخذ اي قرار وفضل استمرار الوضع الراهن. وهذا ما يفسر قوة موقف حركة «حماس»، واطمئنانها الى صلابة موقفها الراهن.

المواجهة السودانية مع الأمم المتحدة تصعيد يهدد القرن الإفريقي

د. عبدالوهاب الافندي *

■ أول مرة التقيت فيها يان برونك ممثل الأمين العام للأمم المتحدة كانت في شتاء عام 1995 في مدينة ماستريخت الهولندية حيث كان يستضيف اجتماعاً لمناقشة قضية التنمية في افريقيا بصفته وزير التعاون الدولي الهولندي. وكان حينها يجتهد في عقد لقاء يضم وزير الخارجية السوداني علي عثمان محمد طه مع كل رئيس الوزراء الاثيوبي مليس زيناوي والرئيس الإريتري إسياس أفورقي لتسوية الخلافات بين السودان وجيرانه على خلفية نزاعات متشعبة بين تلك الأطراف. لم تنجح تلك المحاولات، وإن كنت أنا على الأقل تحدثت مع زيناوي ونقلت منه رسالة لعلي عثمان. وكنت قبل ذلك قد التقيت وكيل وزارة الخارجية الهولندية الذي طلب مني ترتيب زيارات لعدد من الشخصيات السودانية لهولندا في بادرة حسن نية تجاه الحكومة السودانية، وهي زيارات تمت بالفعل، وكان منها زيارة لعلي عثمان.

كان ذلك قبل التدهور الذي اعترى العلاقات بين السودان وجيرانه في صيف عام 1995، ولكنني مع ذلك حين التقيت برونك بعد ذلك بعدة أشهر في أديس أبابا، كان ما يزال في إصراره على الحل السلمي للنزاعات في المنطقة عموماً والسودان خصوصاً، حيث وجه في ذلك اللقاء انتقادات حادة لزعيم الجيش الشعبي لتحرير السودان العقيد جون قرنق لعدم تجاوبه مع مساعي السلام. وقد انزعج قرنق غاية الانزعاج من هذه الانتقادات حين أبلغها له فرانسيس دينج إبان زيارتنا لأسمرا لدرجة أنه استدعي فرانسيس ونحن في طريقنا إلى المطار ليقدم له رداً مفصلاً على تلك الانتقادات.

إضافة إلى ذلك فإن برونك حين أشرف على إنشاء جماعة «أصدقاء الإيجاد» في مطلع عام 1995 أصر على أعضائها المؤسسين (الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وإيطاليا والنرويج إضافة إلى هولندا) ألا يقدم أي منهم دعماً عسكرياً لأي من أطراف النزاع وإلا فإنه سيقوم بحل الجماعة. وكان هذا موقفاً متفرداً في وقت كانت فيه الولايات المتحدة وجيران السودان (بمن فيهم مصر) يرون أن الحل في إسقاط النظام أو إضعافه بحيث يخضع للشروط الخارجية. وفي هذا الجمع كان برونك لعله الوحيد الذي آمن بالحل السلمي للنزاع في السودان.

على هذه الخلفية يكتسب قرار المحكمة أمس الأول، بطرد يانك برونك من السودان والمطالبة باستبداله بشخص آخر تأمل الخرطوم بأن يكون أكثر تعاطفاً مع موقفها، بعداً له طابع المفارقة المؤلمة. فإنه من الصعب في هذه الأيام أن تجد الحكومة شخصية دولية تتعاطف معها حول أوضاع دارفور التي لا يكاد يوجد في العالم إجماع مثل الإجماع حولها من الناس أحمرهم وأصفرهم. وحتى بزعم وجود مثل هذا الشخص فإن سياسات الحكومة ستدفعه إن عاجلاً أو آجلاً إلى موقف الخصم. فهل كان هناك شخص متعاطف مع هذا النظام اكثر من الشيخ حسن الترابي الذي أسسه واختار رجاله؟ أم من علي الحاج الذي كان المفاوض الرئيسي باسم الحكومة في جولات وفود السلام؟

الحكومة السودانية بررت طرد برونك بأنه يتدخل فيما لا يعنيه، ويحرض على تقويض اتفاق أبوجا، وينشر معلومات غير دقيقة حول عمليات الجيش. ولعل تعليقات برونك في موقعه الإلكتروني حول هزيمة مزعومة للجيش السوداني كانت ثالثة الأثافي عند الحكومة، حيث علق عليها الجيش ببيان غاضب وغير مسبوق، واصفاً إياها بالكذب والحرب النفسية على الجيش. ولعله من الإنصاف القول بأن برونك ما كان ينبغي له أن يخوض في مثل هذه الأمور. ولكن المعلومات التي تحدث عنها كانت معروفة للجميع. وقد سمعت أول ما سمعت بهذه الواقعة من مصادر شبه رسمية، قبل أن أقرأ عنها في نشرات حركات دارفور، ثم تؤكدها المصادر الحكومية حين اتهمت تشاد بالتواطؤ في أسر الجنود السودانيين الذي ذكر المتمردون أنهم أسروهم ولكن بنفس القدر فإن إعادة نشر هذه المعلومات على موقع إلكتروني باللغة الإنجليزية لا يحمل جديداً ولا يمكن أن يؤثر في معنويات الجنود حيث أن غالبيتهم لن تطلع على مثل هذه النشرات. وإذا كان الأمر كما تقول الحكومة بأن هذه المعلومات كاذبة فإن الجنود سيكونون أول من يعلم ذلك وبالتالي لن تتأثر روحهم المعنوية.

مهما يكن فإن تدخل الجيش المباشر في قضية دبلوماسية بهذه الصورة، وتصرفه كما لو كان نقابة تدافع عن مصالحها ليس هو الطريقة المناسبة لمعالجة المشكلة. كما أن الطرد ليس هو الوسيلة الفعالة لإسكات الانتقادات الموجهة للحكومة، وهي انتقادات لا تأتي من أفراد وإنما من مؤسسات ودول لا يجدي معها الأسلوب الذي تتبعه الأجهزة الأمنية في مواجهة الصحف وغيرها من الأشخاص الذين ينتقدون سياسات الحكومة (هذا مع العلم بأن محاولات إسكات نقد الداخل بالقمع لم تجد أيضاً). إضافة إلى ذلك فإنه لا الجيش ولا الحكومة اليوم يمثلان حكومة الإنقاذ وتنظيمها السياسي ـ الأمني. وقد كان الملفت غياب وزير الخارجية د. لام أكول عضو الحكومة عن الحركة الشعبية عن قرار طرد برونك والسرعة التي اعترضت فيها الحركة الشعبية على القرار، وعلى استشارتها فيه. وهذا بدوره نقل الصراع إلى قلب الحكومة نفسها، ويهدد بتصدع وشيك لحكومة الوحدة الوطنية واتفاق نيفاشا الذي جاء برونك إلى السودان على أساسه.

الخلاف مع برونك لا يمكن أن يعامل على أنه خلاف شخصي، ومن الوهم الاعتقاد بأن مثل هذه الإجراءات سترهب الأمم المتحدة وتأتي بشخص آخر يكون طيعاً في يد الحكومة خوفاً على منصبه. وبالمقابل، فإن قرارات مجلس الأمن التي أنشأت بعثة الأمم المتحدة في السودان منحت هذه البعثة صلاحيات واسعة، أضيفت إليها صلاحيات جديدة في القرار 1706. وقد كان مثار استغراب لكثير من المراقبين، بل لسياسيين معارضين، أن الحكومة أقامت الدنيا ولم تقعدها حول قرار مجلس الأمن الذي يقضي بمحاكمة المتهمين بجرائم حرب في دارفور في لاهاي ولم تعلق بكلمة على الصلاحيات الواسعة التي منحت لبعثة الأمم المتحدة ورئيسها، وهي صلاحيات تكاد تكون ذات طابع استعماري.

ولكن الاحتمال الأسوأ هو أن الدول والأطراف المعادية للحكومة السودانية قد تجد في هذه المواجهة حجة وذريعة لحشد الدعم الدولي ضد السودان وإسكات الدول التي كانت تعارض العقوبات مثل الصين وقطر، تماماً كما حدث بعد تفجيرات كوريا الشمالية النووية. فالمواجهة مع الأمين العام ومبعوثه ليست مثل المواجهة مع أمريكا وبريطانيا. وهناك سلفاً حملة تقودها بريطانيا وجهات أخرى لتوسيع الجبهة الداعمة للقرار 1706، واتخاذ إجراءات حاسمة ضد الحكومة السودانية، وهي جهود ستجد دعماً متزايداً بعد المواجهة مع الأمين العام ومبعوثه.

المؤلم من وجهة نظر برونك الذي قضى قرابة عقد من الزمان وهو يجتهد للم شعث منطقة القرن الإفريقي وصراعاتها المزمنة أن المنطقة تبدو اليوم وهو يغادرها على حافة أكثر من انفجار يعيدها إلى نقطة الصفر أو ما هو دونها. فالهجوم الذي طال انتظاره على مدينة كسمايو من قبل زعماء الحرب الذين طردوا منها قبل قرابة الشهر، قد بدأ فعلاً بدعم اثيوبي في محاولة لإخراج القوات الموالية للمحاكم الإسلامية وإعادتها إلى سلطان الحكومة الانتقالية (الإسمي). وكل الدلائل تشير إلى أن هذه المعركة ستكون حاسمة بالنسبة لمستقبل الصومال، لأن الطرف الذي سيهزم فيها يكون قد تلقى ضربة قاصمة. إثيوبيا تتعرض كذلك لضغوط من الشمال من قبل إريتريا التي نشرت قواتها لأول مرة منذ اندلاع الحرب في عام 1998 في الإقليم الحدودي المتنازع عليه بين البلدين، والذي حكمت لجنة التحكيم الدولية بتبعيته لإريتريا ولكن إثيوبيا ترفض إخلاءه. وتتعرض الحكومة أيضاً لضغوط داخلية بعد أن اتهمها تقرير برلماني بارتكاب مجازر ضد المحتجين على نتائج الانتخابات في مايو الماضي. وكل هذه النزاعات تهدد، إذا تفجرت أواستمرت بأن تسبب المعاناة للملايين من الفقراء الذين لم يعرفوا سوى المعاناة لعقود طويلة.

في كل هذه الأحوال، كما في قضية طرد برونك، نجد أن المسارعة للإجراءات القاسية من حرب وصدام تمثل دليل ضعف وعجز، لا العكس. الحكومة السودانية تحتاج بالقطع إلى مراجعة لأسلوب اتخاذ القرار فيها الذي ظل يراكم الكوارث ولا يبقي صديقاً أو حليفاً. هذا الأسلوب ظل يعتمد النظرة الأحادية والإجراءات العنيفة وعدم إتقان لغة الحوار. ولأن آخر الدواء الكي كما في القول المأثور، فإن الطبيب الذي يجعل الكي أو الدواء يحتاج إلى أن يبحث لنفسه عن مهنة أخرى.

* كاتب وباحث سوداني مقيم في لندن

لجنة بيكر وقانون تشكيل الاقاليم وخيبة بوش

عوني القلمجي *

■ «أعتقد وأظن أن من النزاهة أن نقول إن لجنتنا تعتقد أن هناك بدائل بين الخيارين المعلنين..الاستمرار على النهج أو الهرب.. وبدل ذلك قيام نظام فدرالي في العراق بعد تقسيمه بين مجموعاته الرئيسية الثلاثة وأن الحكومة المركزية الضعيفة التي ستنشأ في بغداد سوف تكلف بمهمة توزيع عائدات النفط وحماية الحدود وملف العلاقات الخارجية». هذا ما «جادت» به علينا لجنة بيكر وزير الخارجية الامريكية الاسبق، بعد دراسة ميدانية مكثفة للوضع في العراق، والتي اعلن عنها يوم 8 من الشهر الحالي. فالامريكان لم يكتفوا بتدمير العراق وانما يريدون توزيعه بين زعماء الميليشيات المسلحة، ولاجله سارع هؤلاء، عبر ما يسمى بالبرلمان، ليقروا قانون تشكيل الاقاليم. بعد ثلاثة ايام فقط على اعلان بيكر لتوصية لجنته الخائبة.

والجديد في هذا القانون ليس ما تضمنه من بنود، فهو يبقى صورة طبق الاصل عن قانون ادارة الدولة، في عهد بول بريمر، وانما الجديد فيه، ان الادارة الامريكية اعتبرته الحل، لانقاذ مشروع الاحتلال من السقوط. كونه يعطي الضوء الاخضر لزعماء الميليشيات، للشروع بتمزيق العراق الى اكثر من ثلاث دول، من خلال استغلال المادة 118 من «الدستور الدائم»، والتي منحت الحق لكل محافظة او اكثر بتشكيل اقليم مستقل. ولكن ليس هذا هو القصد النهائي لادارة بوش، فهي تراهن على نشوب صراعات مسلحة على النفوذ والسلطة والثروة لتنتهي الى حروب طائفية وعرقية، كون هذه المحافظات، متداخلة ومتزاوجة ومتمازجة على المستوى البشري. وللتنصل من هذه المسؤولية، حرص بوش، في تصريحاته، اشد الحرص على التأكيد على وحدة العراق وعدم المساس بها! ترى هل سينجح بوش في مسعاه؟

البداية تؤشر الى ان هذا القانون، سيواجه نفس المصير الذي آلت اليه المحاولات السابقة من فشل ذريع. فالعراقيون ازداد حقدهم على الاحتلال واعوانه، لان القانون مس باقدس ثوابتهم الوطنية، ونعني بذلك وحدة العراق ارضا وشعبا. واذا كان هناك بقايا من مخدوعين ويأملون خيرا من بوش، فانهم سيطلقونه بالثلاثة، فهم لن يتساهلوا في هذا الشأن لا مع المحتل ولا مع الانفصاليين، والقوى التي وظفها الاحتلال لخدمة مشروعه والتي كان لها تأثير محدود في الشارع العراقي، كونها اتخذت زورا صفة تمثيل السنة في العملية السياسية، ونفخت في صورتها، سقطت نهائيا جراء مساهمتها في تمرير مشروع التقسيم، لهروبها عن حضور جلسة التصويت ضد القانون. وبذلك ستشكل عبئا على الاحتلال بعد ان كانت معينا له. ومحاولات كوندوليزا رايس لاصلاح حال الحكومة ومعالجة خلافاتها، لكي تكون مؤهلة لحماية مشروع الاحتلال، حفر هذا القانون قبرها واهال التراب عليها. فهو لم يخلق فجوة بين الحكومة والقوى الوطنية خارج اطار العملية السياسية، وانما خلق فجوة اخرى بين زعماء الطوائف والمليشيات داخل الحكومة نفسها. بحيث اصبحت بحاجة للمصالحة فيما بينها قبل ان تصالح خصومها.

فحزب الفضيلة مثلا طالب بمدينة البصرة اقليما مستقلا، والبعض من قادته جاهر بان تكون البصرة دولة مستقلة تنضم الى دول الخليج، في حين اصر الحكيم على ان تكون البصرة جزءا من دولته المنتظرة. وحزب تركماني طالب بالفدرالية لكركوك، واكتفى الصدر بالمزاودات السياسية على الاحزاب الطائفية الاخرى، اما جبهة اياد علاوي فقد انقسمت على نفسها بين مؤيد ومعارض. ومع كل ذلك، فثمة كارثة اخرى وقعت على رأس بوش جراء قانونه الاخرق هذا، فالقوى الوطنية خارج اطار العملية السياسية، والتي سعى بوش، لاقناعها بمشروع المصالحة الوطنية، قد حسمت امرها بالتخلي عن مثل هذه المشاريع، وقد نجد نموذجا عنها في الرسالة التي قدمتها هيئة علماء المسلمين الى الحزب الاسلامي وجبهة التوافق، والتي أدانت فيها أي مشاركة سياسية في ظل الاحتلال من الان فصاعدا، بل واكدت الرسالة، وهذا تطور مهم، على أن لا طريق لتحرير العراق بغير المقاومة، وان اي عمل سياسي يجب ان يكون في خدمتها. حيث جاء في الرسالة «ان شرع الاسلام الحنيف رسم لنا قانونا علينا ان نحتكم اليه في حالة العراق الذي يخوض جهاد الدفع ضد الغزاة وواجب الوقت يقضي ان المقاومة لها الاولوية وما سواها يجب ان يسير لصالحها». اما الشخصيات الوطنية وبعض التجمعات التي قدمت خدمة للاحتلال، بالتشويش على خط المقاومة، ومحاولة احداث شرخ بين العمل السياسي والسلح، من خلال مبادرتها، والترويج لها، على انها طريق اخر لتحرير العراق، عبر مطالبة المحتل بتحديد جدول زمني للانسحاب، فقد اكرمتنا سكوتها جراء الاحباط الذي اصابها بسبب تأكيدات بوش المتكررة على ان، «لا تفكير بالانسحاب على الاقل قبل عام 2010».

دخول بوش في هذه المحاولة الفاشلة، سينقل الصراع الى مرحلة متقدمة، قد تبلغ فيها حدة المعارك أعلى درجاتها، وقد تتخذ ابعادا خطيرة من حيث الخسائر وردود الافعال، ناهيك عن المفاجات التي قد تبرز سواء من حيث نوعية المعارك او الهجمات او نوع الاسلحة التي ستستخدم، لسبب بسيط هو ان امريكا ستسقط الخيار السياسي، وتعتمد على الخيار العسكري فقط، جراء فشل مشاريع المصالحة الوطنية، والتعويل على جر القوى الوطنية العراقية للعملية السياسية، وهذا يعني ان الادارة الامريكية ستزج بكل امكاناتها في المعركة التي من المحتمل ان تكون ساحتها الرئيسة بغداد. ومنها ارسال قوات اضافية للعراق، قد تصل الى عشرات الالوف، وربما تساوي القوات الموجودة حاليا. وقد تجبر حلفاءها على ارسال قوات عربية واسلامية تقف الى جانب قوات الاحتلال. كما لا يستبعد ان تستخدم اسلحة دمار شامل محدودة. فامريكا، وهذا يجب ان لا ننساه، تعتبر معركتها على ارض العراق، معركة مصيرية والهزيمة فيها هي هزيمة لمشروعها الامبراطوري الكوني.

ولكن هل يكفي اذا تصرفت امريكا تصرف الاسد الجريح ان تتجنب الهزيمة؟ وهل كل مشروع من هذا النوع يكون بالضرورة قابلا للتحقيق ؟

لن ندخل في الحتمية التاريخية لانتصار الشعوب، ونبتعد عن تدعيم هذه الحقيقة، بتجارب تلك الشعوب التي تعرضت للاحتلال، وانتصرت بالذات على امريكا، الى ان نضرب مثلا في فيتنام او لبنان او الصومال. والاكثر من هذا لن نخوض في تفاصيل المأزق الذي تتعرض له قوات الاحتلال، الى درجة اصبحت عندها غير قادرة على حماية نفسها حتى داخل قواعدها العسكرية الاكثر امانا، قاعدة الصقر نموذجا. ولكن سنشير الى مقدمات سقوط المشروع الامريكي، وقوات الاحتلال ما زالت على ارض العراق. فهو دليل على ان المشروع الامريكي برمته سينتهي الى الهزيمة. فالمشروع سقط لانه لم يحقق السيطرة على العراق بسبب عجز قوات الاحتلال على انهاء المقاومة والتأييد الكبير الذي تحظى به من قبل عموم الشعب العراقي. وسقط لانه لم يتمكن من جعل العراق ولاية امريكية وقاعدة عسكرية متقدمة. وسقط لان مشروع الشرق الاوسط تحول من كبير الى جديد الى دول الخليج + 2 ثم الى لا شيء. يضاف الى ذلك فان حامية المشروع، امريكا، فقدت مصداقيتها امام العالم، وامام شعبها حين تبين ان العراق لا يملك اسلحة دمار شامل منذ 1991، وقتل مليونا عراقي تحت هذه الذريعة، ولان الديمقراطية التي وعدت بها العراقيين قد حولت بلدهم الى دمار وخراب، واخيرا وليس اخرا فقد اصبح بامكان اي دولة ان تتحدى امريكا بعد درس المقاومة العراقية، كوريا الشمالية مثالا، وهذا يعني ان مشروعها الامبراطوري اصبح حلما، شبيها بحلم ابليس في دخول الجنة.

ان يكون كل ذلك كافيا لاصدار مثل هذه الاحكام المسبقة، فهذا قد يدخلنا مع البعض من اتباع ومريدي امريكا والاحتلال، في نقاشات لا طائل تحتها عن امكانات امريكا الخارقة وقدرتها على تجاوز العقبات والمحن. وحتى هزائمها في الماضي يمكن ايجاد تبرير لها. وكان يمكن لهذا النقاش ان يصب لصالح اصحابه، لو ان المقاومة العراقية لم تحسب لهذا الظرف حسابه، وتعد العدة لمواجهته. وكل الدلائل تشير الى تأكيد هذه الحقيقة. فالمقاومة لم تكن بعيدة عن حركة انتقال القوى من هذا المعسكر او ذاك، والتي كان من ابرز نتائجها خلو ساحة المعركة من القوى المترددة والحائرة ليصبح الاستقطاب بين معسكرين لا ثالث لهما، معسكر مقاوم، ومعسكر الاحتلال. وعلى هذا الاساس فقد تحركت المقاومة باتجاه مواصلة الطريق بحماسة اكثر، للتوصل الى توحيد فصائل المقاومة واقامة الجبهة الوطنية وفق برنامج سياسي وقيادة مشتركة. خاصة وان قاعدتها موجودة فعلا على ارض المعركة، وهي الجبهة الوطنية والقومية والاسلامية. الامر الذي سيؤدي حتما الى مضاعفة قوة المقاومة بمعدلات عالية تصل الى حد احداث تغير نوعي في ادائها سياسيا وعسكريا وجغرافيا. بما يعادل كل ما تقوم به امريكا من استعدادات للمعركة الفاصلة.

ووحدة فصائل المقاومة لا تحسب على انها مجرد اتفاق القوى المسلحة على تنسيق عملياتها العسكرية لتكون اكثر فاعلية، فهذا انجاز مهم قطعا، لكن وحدتها ستعزل نهائيا ما هو طارئ على جسم المقاومة المسلحة، لقطع الطريق على وصفها بالارهاب، في مقابل ايجاد صيغ تفاهمية مع المجموعات المسلحة الاخرى وهي قليلة العدد، والتي لها اجندة خاصة لا ترتبط بقاسم مشترك مع مجموع القوى الوطنية وترید فرض اجندتها على عراق المستقبل، في ظل مجتمع متنوع وتعددي، في حين ستنسق عملها مع القوى المسلحة الاخرى التي تعوزها الخبرة السياسية والفهم العميق لطبيعة الصراع واهدافه وآليته والنتائج التي تترتب عليه، و تجعل من عملياتها الاستشهادية المشرفة، ان تساوي التضحية الكبيرة والعظيمة ،وليس الاكتفاء بطلب الشهادة ودخول الجنة على الرغم من عظمة هذه الامنية، التي يسعى الى نيلها كل مقاتل في صفوف المقاومة.. يضاف الى ذلك ان توحيد فصائل المقاومة المسلحة يرسم آلية عملها الموحد في حال قتال المحتل او التفاوض معه وفق شروط المقاومة، وعندها ستقبر كل اشاعة تربك المقاومة عن وجود فصائل تقاتل واخرى تفاوض. وعندها لن يخرج بين الحين والاخر على الفضائيات امثال الشمري او ملثم او غيره يتحدث باسم المقاومة.

اما قيام الجبهة الوطنية العريضة فانها لا تعني هذه المرة، الاتفاق على قاسم مشترك يحقق لكل طرف حدا معينا من اهدافه، وانما ستبنى على اساس اتفاق شامل يحقق اهدافها والتي هي اهداف الشعب العراقي، كونها مرتكزة على تحرير العراق واقامة النظام الديمقراطي التعددي الذي يحقق لكل فئات الشعب وطبقاته وقومياته وادياته حقوقهم المشروعة كاملة غير منقوصة. وهذا سيزيد من حماس العراقيين لتأييد المقاومة، وتعزز الصلة بينها وبين المواطن، لتصل حد ان تكون مقرات الجبهة بمثابة سلطة وطنية تقدم كل الخدمات للناس وليس العمل السياسي وحده. وتشجع بالمقابل قوى حركة التحرر الوطني العربية والعالمية لان تقيم اوثق الصلات معها، وان تصبح الجبهة المرجعية للتعامل مع المقاومة من قبل الاحزاب والدول. يضاف الى ذلك ان قيام الجبهة يفترض وجود قيادة مشتركة ستشرع بتطوير الفصائل المسلحة وصولا الى قيام جيش التحرير، باعتباره احد الشروط اللازمة، للانتقال الى حرب تحرير المدن واقامة السلطة الوطنية على كل مدينة تتحرر والدفاع عنها وكانها تدافع عن العراق كله. واذا انجزت المقاومة هذه المهمات على وجه السرعة وستنجزها حتما، فيكون بوش قد قدم خدمة للمقاومة في تشجيع الانفصاليين والصفويين على اقرار قانون تشكيل الاقاليم.

افضل خيار لامريكا بين «الاستمرار على النهج أو الهرب»، هو ليس خيار لجنة بيكر، تقسيم العراق، لان العراق غير قابل للقسمة، وانما خيار الهزيمة في ليلة ظلماء.

* كاتب من العراق

خريف الصغار واسيادهم «الكبار»!

محمد صادق الحسيني

■ في ايران كما في العراق كما في افغانستان كما في لبنان كما في اي بلد عربي او اسلامي او حتى عالم ثالثي يمكن ان تختاره، تزداد «عدم الثقة» بـ«الامريكي المحرر» ويكتشف المواطنون العاديون حجم الزيف الهائل الذي احاط بـ«الهالة» الامريكية عن كونها «واحة للحرية والديمقراطية»! مع كل صباح يوم جديد يستفيق فيه الناس على فضائح اعمال المارينز او ارباب ممارسات التعذيب او النهب المنظم من قبل اركان مؤسسات الدولة «المحررة» لموارد الدولة التي يفترض انه تم غزوها كاجراء «وقائي» لمنع النهب والسرقة والتعذيب والتسلط على أرواح الناس ومقدراتهم!

المفارقة الاعظم التي توقف عندها المواطنون العالم ثالثيون المتابعون منذ 11 ايلول (سبتمبر) لفيلم الخداع الامريكي المنظم، هو كيف ان هذه الدولة «الاعظم في الديمقراطية والحريات» كما يفترض قد تعرضت لعدوى مرضى الدكتاتورية والاستبداد وانتهاك حقوق الانسان والقتل على الهوية والاعتقال والتعذيب دون سند او دليل لمجرد الشك بالمواطن لا سيما العالم ثالثي منه وصولا الى التنصت على الهواتف والدخول عنوة على الحسابات المصرفية الى ما هنالك من وسائل الانتهاك المنظم لحقوق المواطنة وصارت واشنطن «المحررة» للشعوب هي العاصمة الناقلة لفيروس مرض «الاستبداد الشرقي» ـ كما كان يحلو للمستشرقين ان يسموه ـ بامتياز! وبدل ان تنقل اليه «عداواها» راحت هي بعيدا وبعيدا جدا في «التمثل» بديكاتوريات العالم الثالث حتى صارت «ملكية» اكثر من الملك نفسه!

هل تعرفون لماذا؟ اولا لانها ظنت انها تملك القوة المطلقة غير القابلة للقهر من احد! وثانيا لان المتفرعنين في عالمنا الثالث ليس فقط لم يصدوها او يعترضوا عليها اثناء ممارستها المتوحشة بل عملوا لها «كلابا بوليسية»!

لكن موسم الخداع والتزييف هذا بدا وكأنه يقترب من نهاياته المحتومة!

ففي العراق الذبيح على ايديهم تفيد الانباء الواردة بان سلسلة فضائح النهب والقتل على الهوية وجعل البلاد «فرهودا» لابناء «الحوازم» كما يسميهم العراقيون ـ اي الذين حزموا امرهم لسرقة اكبر كمية ممكنة من المال والمقدرات العراقية وحزم امتعتهم بالسرعة الممكنة لتهريبها من البلاد ـ باتت تزكم انوف العامة من الناس الامر الذي دفع بطبقة الحوازم بفضح بعضها بعضا فهذا وزير سابق يهرب الى السفارة الامريكية وذلك نائب يخاف من العودة الى بغداد وآخر متخف بين العواصم الغربية «الديمقراطية» جدا والقائمة طويلة حتى انها تطول بعض المتاجرين بالدين!

وفي افغانستان ايضا فان الحالة ليست افضل من المثل العراقي، والحالة في لبنان قد تشهد هي الاخرى سلسلة اكتشاف فضائح من شأنها ان تطيح ليس فقط برؤوس الانتداب والوصاية «الديمقراطية» المحلية، بل قد تصل الى الاطاحة بسمعة زعامات اقليمية ودولية!

انه موسم سقوط او تساقط «الحوازم» من العملاء الصغار فضلا عن «كبارهم» الذين علموهم السحر، خاصة مع كل يوم نقترب فيه من موعد الانتخابات الامريكية الموعودة بهزيمة تيار المحافظين الجدد، ومن لف لفهم من المتصهينين الدوليين والمحليين!

انه السقوط الذي يشبه تساقط اوراق شجر منخور في يوم خريفي عاصف وغاضب.

انها بالمناسبة نفس الحالة التي تعيشها الربيبة المدللة لهذا الوحش الامريكي الكاسر، اي اسرائيل الدولة العنصرية المتوحشة التي قامت اصلا على الخداع والزيف والتزوير والاعتداء الدائم على حقوق الغير، فكل من يتابع اخبار طاقم الاغبياء الذين شنوا حرب الابادة على لبنان بتشجيع ودعم الدولة الاعظم يستطيع ان يستنتج بسهولة ان العد العكسي «زوال» دولة الزيف والخداع والارهاب المنظم قد بدأ ولا مهرب من هذه النتيجة الحتمية.

وحدها الاقلية البائسة والتعيسة الحظ من بعض مغتربي العرب والمسلمين ممن لا يزالون منبهرين بقوة طائرات الشبح والصواريخ العابرة للقارات هم الذين لم يشطبوا اسماءهم من عضوية جمعية «المصدقين»!

لا بل ان بعضهم لا يزال يفاخر علنا بسعادته بقصف مفاعل تموز العراقي ويطالب بالحاح منقطع النظير بضرورة قصف مفاعل بوشهر الايراني وآخرون من «كتاب المارينز» الذين يريدون ان يصوروا لابناء امتنا بان ايران الجارة المسلمة اخطر من اسرائيل «الشرق اوسطية» الصديقة والمعتدلة!

لكن الوقت سيكون متأخرا جدا لهؤلاء حتى من اجل ان يحجزوا لهم محلا على الحبال التي سيتعلق بها العملاء الصغار وهم يحاولون ركوب الطائرات الناقلة لمن سيتبقى من جنود وضباط الغزو والنهب والتعذيب وارهاب الدول العظمى المنظم!

انه موعد الخريف الذي لا يخلف وعده أليس كذلك؟!

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
*email: **alquds@alquds.co.uk** * Internet: **www.alquds.co.uk***
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364